

تعاني عملية التطوير والإصلاح الإداري في بلدنا من بطء وتمثر واضح، على الرغم من الاهتمام والعناية الكبيرين اللذين توليها القيادة على أعلى المستويات لهذا الموضوع الذي يعد مفتاح التطوير، ولأنه يوظف الطاقات والكفاءات بشكل جيد وفعال، بل ويحد ما لم يمنع من الهدر بكافة أشكاله ويحقق نمواً مطرداً.

هنا لا نستطيع أن نتكلم بشكل نظري ومجرد عن القوانين الحالية التي تنظم الإدارة العامة في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها سواء تلك التي تتعلق بالموظفين في الإدارة نفسها، أو التي تنظم علاقتها مع الغير أو القوانين الجديدة التي تنظم عملية تطوير وتحديث هذه التشريعات التي تحتاج إلى مختصين وأكاديميين لمعرفة مواطن الخلل في أي منها كلياً أو بشكل جزئي، ولكن من خلال ما نراه بالعين المجردة ونلمسه بالواقع فإن أقل ما يمكن قوله إن الصورة العامة مخيبة للآمال، فلا يزال الفساد أكثر تنظيمًا "استفحالاً وفعالية"، ويملك كوادراً من مستويات مهمة في البنية الوظيفية تملك مفاتيح التحكم بمسارات تطبيق القوانين مما يمكنها من تدجين أي عملية إصلاح وإفراغها من محتواها بدلاً من التصادم معها.

ومن هنا فإننا نرى واقع كل إدارة سواء بالنسبة لسير العمل فيها والإنجازات التي تحققت أو لمستوى العاملين ومدى ملاءمة وظائفهم لكفاءاتهم على الورق مغاير للحقيقة بنسبة كبيرة. وأكثر ما يساهم في هذا أن صلاحيات بعض المناصب الإدارية ضمن الإدارة نفسها أو مع غيرها من الإدارات ذات الصلة بها سواء لجهة الرقابة أو لجهة التنسيق في العمل تعطي شاغليها نفوذاً شخصياً طامعاً يجعل من إرضائهم هدفاً، له الأولوية للعاملين في إداراتهم وذلك إما للحصول على بعض المكاسب التي يمنحها القانون للعاملين، والتي يتحكمون بتوزيعها خصوصاً في ظل الظروف المعيشية الصعبة، أو على الأقل لعدم التعرض للأذى من خلال عملية الوصف والتقييم التي تلعب الدور الأساسي فيها علاقة المرؤوس الشخصية برئيسه أو بطاقمه الذي قد يكون سائقه أحد أفراد هذا الطاقم "مراكز القوة".

أضف إلى ذلك مدى قدرة المرؤوس على لعب أدوار لا يتطلبها قانون وظيفته ولكنها مطلوبة منه سواء تلميحاً أو تصريحاً أو أن طبيعة سير الأمور تفرضها عليه، وقد لا يستطيع لعب هذه الأدوار لاعتبارات مختلفة، ربما أخلاقية أو لجهة الخوف من الدخول في شبكة الفساد أو لعدم امتلاكه الكاريزما الشخصية المؤهلة لذلك مما يجعله عرضة لاصطياد أخطائه وهفواته وتكبيرها وتسييل الضوء عليها فيتحول إلى هدف مشروع للإصلاح... عملاً بمقولة كلام حق يراد به باطل.

وفي كل الأحوال سينخفض مردوده نتيجة القلق والتوتر وفقدانه الثقة بقدرته على أخذ حقوقه الوظيفية التي نصت عليها القوانين، ترقية أو نقلاً أو على الأقل عدم النقل الكيدي، ربما هذا الجانب الهام مع غيره من الجوانب الأخرى يفسر بعض الإحصائيات التي تقول إن الجهاز الإداري في بلدنا يعمل بنسبة ضئيلة من طاقته. إن تلك الازدواجية بوجود مسارين متناقضين في الإدارات العامة قد يستدعي ابتكار جهاز مستقل للرقابة يتبع مباشرة لرئيس الدولة، بحيث يكون قادراً على اختراق الغرف السوداء ومعالجة مواطن الأمور والوصول إلى الوجه الحقيقي لمجريات ما يحدث، وبالتالي يزيل الغبن ويمتنع علاقة شريحة ليست بالقليلة من العاملين مع الدولة... وهنا من الطبيعي أن نتنظر أداءً أفضل.

## بالعين المجردة

فاديا جبريل

رئيسة التحرير